

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 10 (2010) : 99 – 119
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية

مراد عَلّة
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة زيان عاشور– الجلفة

مدخل:

كان للدول العربية العديد من المحاولات لإقامة كتلة عربية موحدة وذلك بهدف بناء إستراتجية اقتصادية عربية مشتركة لتأمين العوامل اللازمة لبناء قاعدة التنمية ذاتية التوليد؛ والعمل على تحقيق درجة رئيسية من درجات الاستقلال الاقتصادي لمواجهة التحديات التي يفرضها واقع التكتلات الاقتصادية العملاقة، ولكن بدت حصيلة هذا التعاون هزيلة, وذلك لكثرة المشاكل التي عملت على تجميد محاولات الاندماج العربي..، إلا أنه ورغم ذلك يبقى الوطن العربي مالكاً لمقومات لو تُشغل على أكمل وجه لأعطت أثمر النتائج.

لذا سنحاول في هذا المقال أن نعالج واقع التكامل الاقتصادي العربي وسبل تفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية وذلك من خلال التعرض للمحاور التالية:

1/ التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات.

2/ آفاق التكامل الاقتصادي العربي ومحاولات الاندماج.

3/ الاندماج الاقتصادي العربي عبر الإنماء المشترك مع اقتصاديات الدول.

1/ التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات:

1.1. التكامل الاقتصادي...وقفة عند الإطار المفاهيمي:

يضرب التكامل الاقتصادي في التاريخ الإنساني إلى أعماق بعيدة تتأرجح صوره المبكرة من مجرد التفاهم والمشاورة إلى توثيق الأواصر بين الدول، فلا يمكن أن تحيا الدول طويلا وتظل حياتها مستمرة وهي في عزلة عن بعضها البعض؛ لأن الطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح, والاشتراك في النهوض بالحضارة يدعوها جميعاً، بل يدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة وإلى إنماء روابط التكامل الإنساني التي تربط بينها.

إن كلمة التكامل في اللغة معناها وضع الجزأين بجانب بعضهما البعض فيصبحان وحدة واحدة وإذا قلنا أن هذين العاملين متكاملان وكان كل منهما يقوم بعملية إنتاجية معينة، فإن مجهود العامل الأول يكون غير ذي موضوع بدون مجهود العامل الثاني والعكس بالعكس حتى يمكن الوصول إلى وحدة من السلعة على سبيل المثال تكون صالحة لإشباع حاجة اقتصادية، أي أن الإنتاج لا يتم بدون مجهود العاملين.

إن التكامل الاقتصادي وسيلة وليس غاية في حد ذاتها، هدفه تحقيق تنمية اقتصادية بين مجموعة من الدول فيما بينها، والتي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتنمية لائقة بها ومتفقة مع إمكانياتها ومواردها، المالية والمادية والبشرية، وطالما أن البلدان النامية تعاني اقتصادياتها مثل هذه المعدلات في تنميتها، فإن التكامل الاقتصادي كفيل للنهوض باقتصادياتها.

ومن خلال مدلول التكامل الاقتصادي يمكن أن نلاحظ وجود عدة عناصر يجب أن تكون موجودة لأي عملية تكاملية:

تعدد الأطراف، أي تعدد البلدان المكونة لعملية التكامل، وبخصوص توافر في الإرادات التي ترغب في الانتقال من حالة التفرقة عن بعضها البعض، إلى حالة التكتل والاندماج، وهذه الإرادات هي في الواقع تجسد في الإرادات السياسية، ذلك أن قرار بلد ما للدخول في مجموعة بلدان متكتلة، هو في نهاية المطاف قرار سياسي، فالتكامل له بعد سياسي كبير، إذ أن معظم المحاولات التي جرت في سبيل التكامل الاقتصادي، بين مجموعات شتى من بلدان العالم، إنما كانت الدافع بها في كثير من الحالات هو دافع سياسي، كالبحث عن السلام، وتفاديا لظهور الحروب الإقليمية في المستقبل، كما أن البعد الجغرافي يلعب دورا أساسيا في نجاح حالات التكامل الاقتصادي إذ يؤدي إلى تخفيض تكاليف المسافات

الاقتصادية، كما أن البلدان المتجاورة يكون الربط بين شعوبها عادة تاريخ مشترك وحضارة مشتركة، وتقارب الثقافات واللغات، يؤدي إلى تقارب الأذواق، الأمر الذي يتيح الفرصة لتكوين سوق واسعة وملتحمة ورائجة، من طرف المستهلكين والمنتجين، وتمهد الطريق إلى التكامل الاقتصادي، مع وضوح الحوافز التي تدفع كل بلد الذي سيكون طرف في العملية التكاملية، ووضوح المنافع والمكاسب والأعباء لكل طرف من الأطراف المعنية.

ويرى "لبيب شقيب" أن التكامل الاقتصادي قد يكون تكاملا عاما وشاملا كما قد يكون «تكامل قطاعي» حيث يقصد بالنوع الأول أن يطبق التكامل في وقت واحد على جميع قطاعات الاقتصاد في الدول المعنية، أما التكامل القطاعي فهو الذي تكون عملية التكامل فيه مقصورة على قطاع واحد أو قطاعات محدودة من اقتصاديات الأطراف المعنية.

وقد عرف "ميردال" التكامل الاقتصادي بأنه عملية اقتصادية واجتماعية، حيث تزول الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القومي والدولي أمام عناصر الإنتاج.

ومن هنا تعقد فكرة «التكامل الاقتصادي» وعمليته حيث لا تقتصران من حيث دوافعهما وطبيعتهما وأثرهما على الجانب الاقتصادي وحده ولكنهما تخضعان للعديد من العوامل المركبة من سياسية واجتماعية وتاريخية وجيوسياسية، فضلا عن كونهما تجريان حسب كل حالة، في إطار نظام وظروف دولية ذات طبيعة معقدة ومركبة هي الأخرى مما يجعل من الضروري دراسة هذه الجوانب جميعا لفهم الطبيعة الحقيقية والعميقة لعملية التكامل الاقتصادي.

ويتضح من خلال ما سبق أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة، بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية، كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف ما في عملية التكامل.

التكتل الاقتصادي **Economic Integration** هو صيغة للتكامل الاقتصادي **Economic Assimilation** تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخياً أو ثقافياً أو حضارياً أو اقتصادياً أو جغرافياً لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة؛ ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يتم تقسيم العمل والتبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية

الواحدة، والشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي يختلف بعضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة، فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر، وكذلك على درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل الاقتصادي والشروط الأساسية للاتفاقيات, أما الاندماج الاقتصادي Economic Merger_ فيمثل صورة من صور التكامل الاقتصادي التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، إذ تتضمن توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات، وفى هذه المرحلة تتفق كل دولة عضوًا على تقليد سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا.

لقد أصبح لزاماً على الدول العربية الاندماج والتموقع في تكتل اقتصادي واحد على غرار التكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى..، وحتى يتسنى لنا معرفة قدرة الدول العربية على إنجاح هذا التكتل لا بد أن نعطي فكرة أولية على مقومات والملامح الأساسية للاقتصاد العربي, والتحديات وكذا الجهود المبذولة لتحقيق هذا صرح هذا التكامل.

2.1. الملامح الأساسية والمؤشرات العامة للاقتصاد العربي:

وتتمثل الملامح الأساسية والمؤشرات العامة للاقتصاد العربي في ما يلي: (1)

تقدر مساحة الوطن العربي 1.4 مليار، أي 10.2% من مساحة العالم أما المساحة الزراعية في الوطن العربي فتقدر بـ: 133 مليون هكتار، أي 9.4% من المساحة الصالحة للزراعة، أما مساحة المراعي فتقدر بـ: 250 مليون هكتار أي 17.8% من المساحة الإجمالية.

كما استمر الانتعاش في اقتصاديات الدول العربية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من حوالي1 291. مليار دولار في عام 2006 إلى حوالي 1.472 مليار دولار في عام 2007 مسجلاً معدل نمو بالأسعار الجارية بلغ 14.0 في المائة، مقارنة بحوالي 18.2في المائة في العام السابق, أما بالأسعار الثابتة فيقدر معدل النمو بنحو 5.6 في المائة، مقارنة مع نحو 6.4 في المائة في عام 2006, وقد حققت اثنتي عشر دولة معدلات نمو حقيقي تفوق المعدلات المحققة في العام السابق، بينما انخفض النمو الحقيقي في باقي الدول في نفس العام مقارنة بالعام السابق, ولقد شهدت الدول العربية خلال عام 2007 تحسناً في مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة مع عام 2006.

كما وقد بلغ الناتج الزراعي للدول العربية حوالي 89.8 مليار دولار في عام2007 ، أي بزيادة نسبتها 11.9 في المائة، وبقيت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية على مستوى عام 2006 تقريباً.

وقد استمر تحسن أداء قطاع الصناعة في الدول العربية للعام الخامس على التوالي حيث بلغت قيمة الناتج الصناعي العربي عام 2007 حوالي 724 مليار دولار مقارنة بحوالي 643 مليار دولار في عام 2006 ، مسجلاً بذلك نمواً بنسبة 12 5. في المائة, وانخفضت مساهمة القطاع الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة ضئيلة في عام 2007 لتبلغ 49.2 في المائة مقارنة بنسبة 49.8 في المائة في عام 2006 ولقد تراجعت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف من 40.5 في المائة عام 2006 إلى 39.8 في المائة عام 2007 أما الصناعات التحويلية فقد حقق ناتجها نمواً بلغ معدله حوالي 14.6 في المائة في عام 2007، غير أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ظلت عند مستواها 9.4 في المائة لعام 2006.

شهدت الدول العربية نشاطاً مكثفاً في مجال الاستكشاف خلال عام 2007 حيث حققت 51 اكتشافاً نفطياً وغازياً مما ساهم في استمرار استحواذها على نصف تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط و 29 في المائة، من احتياطيات الغاز الطبيعي, واستأثر إنتاج الدول العربية من النفط الخام والبالغ 22.1 مليون ب/ي في عام 2007 بما يزيد بقليل عن ربع الإنتاج العالمي, وبلغ إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق نحو 386.8 مليار متر مكعب في عام 2006 لترتفع بذلك حصة الدول العربية منه إلى نحو 13 في المائة من الإجمالي العالمي, وازداد استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2007 بمعدل قدره 4.2 في المائة، ليصل الطلب على مصادر الطاقة المختلفة إلى 9.6 مليون برميل مكافئ نفط يومياً مقارنة بحوالي 9.3 مليون برميل مكافئ نفط يومياً في عام 2006 ومثّل النفط المصدر الرئيسي لتلبية متطلبات الطاقة في الدول العربية حيث استأثر بنسبة 53.9 في المائة من استهلاكها من الطاقة في عام 2007 ، تلاه الغاز الذي بلغت حصته 43.5 في المائة من إجمالي الاستهلاك خلال العام, وفي المقابل، تلعب مصادر الطاقة الأخرى، وهي الطاقة الكهرومائية والفحم دوراً ثانوياً ومتناقصاً إذ لم تتجاوز حصتهما معاً 2.5 في المائة من الإجمالي خلال عام 2007 , وفيما يتعلق بأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية، فقد شهدت ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2007 بنسب متفاوتة، مما أدى إلى زيادات ملحوظة في قيمة الصادرات

النفطية في الدول العربية بلغت نسبتها 7.4 في المائة، وذلك على الرغم من انخفاض إنتاج النفط لإجمالي الدول العربية خلال العام بنسبة 4.7 في المائة مقارنة بعام 2006.

استمرت التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية في تحقيق معدل نمو مرتفع للعام الخامس على التوالي, فقد ساهم الارتفاع المتواصل في أسعار النفط الخام العالمية نمو الصادرات العربية الإجمالية بنسبة 16.1 في المائة في عام 2007، بحيث زادت حصتها في الصادرات العالمية بصورة طفيفة إلى 5.7 في المائة, أما الواردات العربية الإجمالية، فقد نمت بنسبة 32.8 في المائة متجاوزة ضعف معدل النمو في الصادرات، الأمر الذي أدى إلى زيادة مساهمتها في الواردات العالمية إلى 3.5 في المائة, ويعود النمو الكبير في الواردات العربية الإجمالية مقومة بالدولار إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي، إضافة إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية والسلع الوسيطة.

وعلى صعيد التجارة البينية العربية، فقد نمت الصادرات البينية العربية بنسبة أقل من الصادرات العربية الإجمالية, كما هو الأمر كذلك بالنسبة للواردات البينية العربية مما أدى إلى تراجع حصة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية إلى 10.2 في المائة في عام 2007.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية القائمة في ذمة الدول العربية المقترضة بنسبة 9.2 في المائة في عام 2007، بعد أن تراجع خلال عامي 2005و 2006 وقد تأثر الدين العام الخارجي في عام2007 بعدة عوامل أهمها انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، واستمرار ارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع الغذائية, أما قيمة خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة فقد تراجعت بشكل حاد بعد أن بلغت ذروتها في عام 2006 جراء قيام الجزائر بالسداد المبكر لجزء كبير من مديونيتها الخارجية.

وفيما يخ مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد جاءت إيجابية حيث تحسن مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2007 فعلى الرغم من ارتفاع قيمة المديونية العامة الخارجية، إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 27.9 في المائة في عام 2006 إلى 26.1 في المائة في عام 2007 كذلك، شهدت نسبة خدمة الدين

العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات تراجعاً حاداً من 13.6 في المائة في عام 2006 إلى 6.4 في المائة في عام 2007.

3.1. مقومات التكامل الاقتصادي العربي:

تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة، وفي الظروف الراهنة فإن الانطلاق من اعتبار الوطن العربي ككل إطار عام لتحرك المقومات وفعلها هو ضروري عند التركيز على قضية التكامل، وذلك لأنه يسمح بتكامل موارد ومعطيات الأقطار منفردة أو في مجموعات إقليمية وعملية التكامل تسهم في ترميم الخلل القائم في هيكلة الاقتصاد العربي, وذلك إذا تكيف الإطار السياسي والإداري بالشكل الملائم ليفعل حركة النتاج بين الدول العربية، أي داخل الوطن العربي كوحدة اقتصادية، وإن التعامل مع الوطن العربي كوحدة سياسية ترتكز على وحدة اللغة والتاريخ والعطاء الحضاري والآمال والمصالح المشتركة والوحدة الجغرافية..، وهذه الخصائ والميزات تشكل مرتكزا لعملية التكامل في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (2)، وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات التالية:

1.3.1 . مقومات جغرافية:

إن التواصل الجغرافي كأسا للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي وطبيعي، وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية، وفيما يتعلق بالعالم العربي مثلا، فهناك تواصل جغرافي متين بين الدول العربية وعلى منطقة شاسعة تمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً, وتبلغ مساحتها 14 مليون كلم^2 .

بالمقابل يمكن القول أن الدول العربية قد سارت ضد التيار، بلجوئها إلى افتعال كل الحواجز والموانع الممكنة بالحيلولة دون تسهيل هذا السلوك, والمفارقة هنا هي أن البلدان العربية بقدر ما هي منفتحة على الخارج في إطار علاقات التبعية للمراكز المتقدمة فهي منغلقة تجاه بعضها البعض, إلا أنه وبرغم أهمية الجوار الجغرافي من الناحية التاريخية وحتى العملية لما يوفره من تسهيلات للاتصال والتبادل، فإن التطور الذي وصل إليه المجتمع الدولي اليوم جعله –كما سبق الإشارة– أضيق من أن يكون أسا للتجمع والتكامل الاقتصادي.(3)

2.3.1. مقومات اجتماعية:

يصبح التواصل أو القرب الجغرافي، واقع طبيعي مهم وذو قيمة أكبر عندما تجمع الدول قيد الانتظار خصائ وحدة اللغة، التاريخ، التراث والدين، فتشابه هذه العناصر يساعد على ترسيخ نظرة فوق وطنية بالنسبة للدول قيد التجمع، فهو يشمل تجانس ووحدة في القومية، ولا ريب في أنه ليس هناك من الدول التي تتوافر على هذه الشروط مثل الدول العربية، فهي تشكل أمة واحدة ولغة واحدة وتراث واحد وتاريخ حافل بالنضال المشترك الذي يشكل الذاكرة الجماعية العربية، وهذه كلها عناصر دافعة لعمل اقتصادي عربي مشترك بل إلى تكامل اقتصادي عربي راسخ وعميق.(4)

3.3.1. حجم السوق العربية:

تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي وأهمية موقعه الجيواستراتيجي والجيوسياسي والتعداد الكبير، والخارجي سواءً بين الأقطار العربية أو المبادلات مع مناطق ودول أخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وقد شهدت الصادرات والواردات البينية بين الدول العربية ودول العالم ارتفاعاً كبيراً خلال العقد النفطي أي بين عامي 1973–1982.(5)

وبلغ ذروته عام 1981 بحوالي 389.8 مليار دولار، ويعكس حجم التجارة الخارجية من خلال حركة الصادرات النفطية وما يؤدي إليه بالنسبة لحركة الواردات، وفي عام 1980 بلغت الصادرات النفطية ذروتها بحوالي 217.6 مليار دولار فقدرت نسبة الصادرات إلى اليابان وأوربا 63% عام 1985 أما الواردات فقدرت بـ: 66%.

4.3.1. المصلحة المشركة:

إن التكامل الاقتصادي كمنهج سليم تنتهجه الدول قصد تحسين وتطوير مستوى اقتصادياتها، لابد وأن ينصب على الوصول إلى الهدف المنشود بكيفية مناسبة، بحيث يؤدي إلى تحقيق مصلحة الجميع وإن كانت الاستفادة في الغالب تكون نسبية بالنسبة لكل قطاع على حدى، فقد تستفيد دولة في قطاع الزراعة مثلا أكثر من غيرها وتنتفع أخرى في ميدان الصناعة بنسبة أعلى من مثيلاتها...الخ.(6)

فالمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن, وعدم استحواذ أطراف بعينها على المكاسب دون الأطراف الأخرى،

وإذا وقع مثلا هذا الاختلال فعلى الدول المستفيدة أكثر معالجته عن طريق تعويض تكاليف التعامل للدول المتضررة.

3.1. أهم الإشكاليات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي:

ليس صحيح أن ندعي أن الاقتصاديات العربية متكاملة بعضها البعض, كما يُفهم من خلال قراءة بعض الأدبيات العربية الاقتصادية في مجال التكامل الاقتصادي العربي وأسباب ذلك كثيرة ومتنوعة سنحاول ذكرها باختصار شديد فيما يأتي: (7)

1.3.1. التبعية الاقتصادية:

تعاني جميع الدول العربية من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي بنسب متفاوتة، كما أن بعض أشكال وأساليب تنفيذ مشروعات التنمية خاصة تلك التي تنفذ على أسا مفتاح باليد قد زادت من التبعية التكنولوجية والعلمية، زد على ذلك سياسات الانفتاح الاقتصادي الذي تبنته أغلب الدول العربية أدت بشكل أو بآخر إلى إعاقة الإنتاج المحلي، مع زيادة الاستيراد, كل هذا انعكس سلباً على التجارة المحلية, ومن المقلق أن يُلاحظ أنه في حين بلغ عدد سكان العرب 326.1 مليون نسمة في سنة 2007 أي 4.9% من مجموع سكان العالم، وصادراته لم تتجاوز 5.7% من صادرات العالم خلال نفس السنة.

2.3.1. السياسات الاقتصادية التنموية العربية:

إن هذه السياسات حالت دون إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة والهادفة إلى تحرير الإنسان العربي وطاقته المبدعة ورفع مستوى الأداء الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع المداخيل، هذا ولا يزال الاقتصاد العربي يعاني من محدودية الصادرات وتوسع الواردات، كما ساهمت سياسات الانفتاح بل الانكشاف الاقتصادي في تعزيز وترسيخ الروابط الاقتصادية مع الدول الصناعية المتقدمة، فاستغلت الجهات الأجنبية هذه الحالة واستخدمتها كأداة لزيادة التبعية وإعاقة التكامل الاقتصادي العربي.

3.3.1. غياب منهج تخطيطي قومي:

كما أن غياب المنهج التخطيطي القومي الشامل بين الدخول العربية نابع من ضعف المطلوب بين المشروعات في القطاع الواحد من جهة، وبين مشروعات القطاعات المختلفة على مستوى كل دولة من جهة أخرى، بالإضافة لافتقار الدول إلى الخطط الموضوعية طويلة

الأجل وإلى الاستراتيجيات الواضحة والمحددة، ويزيد هذا الضعف الاتجاه السائد حالياً في اقتصاديات هذه الدول إلى التخلي عن التخطيط والاتجاه نحو الاقتصاد الليبرالي.

4.1. تحديات التكامل العربي:

أجمع الكثير من المفكرين على أن تعثر مسيرة التعاون الاقتصادي العربي يعود إلى ضعف أو غياب الإرادة السياسية التي تقرر الالتزام بالاتفاقيات وتنفيذ المعاهدات، لكن في الواقع يجب البحث عن العوامل التي كبحت جماح الإرادة السياسية وجعلتها عاجزة عن دعم التزامات التعاون الاقتصادي العربي، وهذا حتى يمكن تحديد كيفية التعامل مع هذه العوامل والتأثير فيها. (8)

1.4.1. الاندماج في النظام العالمي:

يواجه الاقتصاد العربي منذ مطلع التسعينات ضغوطاً وتحديات خارجية ذات أبعاد وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وتتولى حركة الضغوط والتحديات مجموعة الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت عن قيام النظام العالمي الجديد, والهدف من وراء السعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي هو الاستفادة من حجم تدفقات الاقتصاد العالمي, وقدرته الكبيرة على إعطاء البلدان العربية مزيداً من القدرة على التبادل التجاري.

2.4.1. التكتلات الاقتصادية:

بدأت فكرة التكامل بعد الحرب الكونية الثانية, حيث قامت تكتلات كالإتحاد الجمركي لدول البنلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) والذي تحول إلى اتحاد اقتصادي فيما بعد, التكامل القطاعي للفحم والصلب الأوروبي, السوق الأوروبية المشتركة، منطقة التجارة الأوروبية الحرة، مجلس التجارة الأوروبية (كوميكون)..، ونظراً لتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين بشكل لافت للانتباه؛ جعل منها سمة أساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فأخذت الدول النامية في إقامة وحدة بينها من أجل البقاء في هذا النظام، حيث ظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي، والسوق الكاريبي وتجمع الأمين، وصفات اتفاقيات مماثلة بين بعض دول شرق إفريقيا وتجمع دول الجنوب الأفريقي للتعاون والتنمية والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، وفيما يخ أسيا نجد تجمع

الآسيان, تجمع سارك، والأمثلة كثيرة في هذا الخصوص.

فحرصُ الدول المتقدمة في وجودها ضمن أكبر قدر من التكتلات من أجل اية مصالحها الاقتصادية؛ هو ما جعل الدول النامية تتوجه أيضا نحو التكتل..، هذه المتغيرات التي رافقت ظهور النظام العالمي الجديد تعتبر كلها تحديات يمكن توظيفها لخدمة التكامل الاقتصادي بوصفه البديل الوحيد.

ومما تقدم يمكننا أن نعرف مدى الأهمية التي تحتلها مسألة الانخراط ضمن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ليس فقط لمواجهة الآثار السلبية المحتملة من تطبيق اتفاقية الجات, ولكن للاستفادة مما توفره هذه التكتلات من مزايا تفضيلية متبادلة بين دول الأعضاء والتي من الصعب الحصول عليها في إطار التبادل التجاري الدولي المفتوح.

3.4.1. العولمة الاقتصادية:

تعني هذه الظاهرة جعل الاقتصاد العالمي مترابطاً ومتشابكاً، وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمار المباشر، وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، مما يؤدي إلى خضوع العالم لقوى السوق العالمية بطبيعة الحال ويؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحصار الكبير لدور الدولة.

إن العولمة الاقتصادية تولد عدة مخاطر للبلدان العربية والنامية عموماً، فهي عولمة ذات اتجاه واحد, تكر مكاسباً ومواقع قوة للدول الصناعية الغنية, في حين تُسلب مصالح البلدان النامية, وحقوقها فتدفق الاستثمارات الأجنبية كثيرا ما يبلغ مستوى يسمح للمصالح الأجنبية بأن تسيطر على الاقتصاديات الوطنية المستضيفة للاستثمار، وبأن تعيد ترتيب أولوياتها الإنمائية ونمط إنتاجها, بل والذوق العام فيها وكذلك ثقافتها الأصلية وتوجهاتها السياسية بما يخدم مصالح البلدان المصدرة للاستثمار لا البلدان المضيفة له.

وتسجل في هذا الصدد النزيف المالي للعالم الغير الغربي الذي لا يتوقف عن الارتفاع والذي تجاوز خلال سنة 1995 ما مقداره 200 مليار دولار سنويا والناجم على نمو المديونية الخارجية للعالم الثالث والإجراءات الحمائية للبلدان الغربية، وخاصة في أوساط مجموعة السبعة المسيطرة على الاقتصاد العالمي, فاستسلام المنطقة العربية لتيار العولمة الجارفة يقضي كل أمل للتكامل العربي.

2/ آفاق التكامل الاقتصادي العربي ومحاولات الاندماج:

إن أول ما يلفت الانتباه عند دراسة المحاولات العربية للاندماج؛ هو التعارض الموجود بين الأهداف النهائية الشاملة المتمثلة في الاندماج, واختلاف وتنوع الوسائل والطرائق والإمكانيات والطاقات الاقتصادية المتاحة لبلوغ هذا الهدف المشترك, والمقترنة بتعدد المراكز الجماعية صاحبة القرار، كما أن غياب التنسيق بين البلدان الأعضاء وعدم ترابط القرارات الجماعية يؤديان إلى زيادة الفجوة التنموية بين البلدان العربية.

1.2 . محاولات الاندماج العربي وأسباب فشله:

1.1.2. محاولات الاندماج العربي:

لقد مر التكامل الاقتصادي العربي بالعديد من التجارب التي حاولت تحقيقه بدءاً من التجارب على المستوى الثنائي القطري, وانتهاءً بالتجارب على المستوى القومي، وقد لُوحظ أن جميع المحاولات على المستوى الثنائي القطري قد باءت بالفشل، من الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان (1943– 1950) مروراً بالوحدة الاقتصادية في ظل الجمهورية العربية المتحدة (1958– 1961) وتجربة التكامل المصري – السوداني والتعاون الاقتصادي في المغرب العربي..، والسبب الرئيسي في فشل هذه المحاولات هو الإرادات السياسية التي تعارضت مع المصالح الاقتصادية مما أدى إلى انهيارها، وبما أن التجارب على المستوى الثنائي قد فشلت لذلك سنكتفي في هذا البحث باستعراض المحاولات على المستوى القومي.

أ– مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

وهي الهيئة التي عهدت إليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية مهمة تنفيذ أهدافها, إذ يتمتع في هذا المجال بأعلى سلطة، ولكل دولة فيه صوت واحد مهما تعدد ممثلوها, ويعاونه في أداء مهمته ثلاث لجان دائمة هي: (9)

- **اللجنة الجمركية.**
- **اللجنة النقدية والمالية.**
- **اللجنة الاقتصادية .**

إلى جانب هذه اللجان توجد لجنتان هما:

- **لجنة نواب الممثلين الدائمين.**

- لجنة المتابعة.

وللمجلس أمانة عامة هو جهازه الفني والتنفيذي الرئيسي.

ب- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:

وتهدف هذه الاتفاقية إلى قيام وحدة اقتصادية كاملة بين الأقطار العربية, وفي سبيل تحقيق هذا الهدف حددت الاتفاقية المهام التي يتعين على المجلس القيام بها من الناحيتين التنظيمية والتشريعية وهي:

- وضع التعريفات والتشريعات الهادفة لقيام منطقة عربية جمركية موحدة.

- تنسيق سياسات التجارة الخارجية مما يكفل تنسيق اقتصاد المنطقة حيال الاقتصاد العالمي وبما يحقق أهداف الوحدة.

- تنسيق الإنماء الاقتصادي، ووضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية المشركة.

- تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية.

- تنسيق السياسات المالية والنقدية تنسيقاً يهدف للوحدة النقدية.

- تنسيق أنظمة النقل الموحدة في البلدان المتعاقدة ووضع أنظمة الترانزيت وسياستها.

- تنسيق التشريعات الضريبية والرسوم، في سبيل ذلك نظمت الاتفاقية وصفا لما يجب على الدول الأعضاء إتباعه، فنصت على ضرورة تحقيق انتقال الأشخاص ورؤو الأموال وحرية تبادل البضائع الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

ج- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

وأهم ما جاء في هذه الاتفاقية من أحكام ما يلي: (10)

- العمل على استكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات من 1998/01/01.

- تحرير التبادل التجاري بين دول الأطراف.

- عدم خضوع السلع العربية التي يتم تبادلها إلى أية قيود جمركية تحت أي مسمى كان.

- يشترط الاعتبار السلعة العربية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإن المنتجات العربية تخضع لقواعد تصنعها لجنة قواعد التي أنشأها المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

- تبادل المعلومات والبيانات بشفافية والعمل على إخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري.

- تشكيل لجنة تسوية المنازعات في كل القضايا المرتبطة بالاتفاقية.

- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً.

- التشاور بين الدول الأطراف حول الخدمات والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية و ماية حقوق الملكية الفكرية.

- وضع آلية متابعة والتنفيذ وفض المنازعات، ولقد حددت الاتفاقية بمهمة الإشراف بالمجلس الاقتصادي الاجتماعي، ويساعده في أداء مهامه لجان تنفيذية وهي:

- لجنة التنفيذ والمتابعة.
- لجنة المفاوضات التجارية.
- لجنة قواعد المنشأ العربية.
- الأمانة الفنية.

ويتم السير بخطوات جدية نحو تحقيق السوق العربية الحرة الكبرى من خلال المناطق والأسواق الحرة الثنائية والجماعية بين الدول العربية, أم من خلال تحرير التجارة بين الأقطار العربية وإلغاء الرسوم والقيود عبر اتفاقيات ثنائية.

2.2. أسباب فشل محاولات الاندماج:

من المفارقات العجيبة التي يمكن للمهتم بالشؤون الاقتصادية العربية أن يقف عليها، ضعف الاهتمام بالتكامل الاقتصادي العربي، وتعرض مسيرته للتعثرات المستمرة في عصر تسوده التكتلات الاقتصادية, وتدويل الحياة الاقتصادية, كما أنه من الغريب أن نلاحظ

النمو في الارتباط غير متكافئ للدول العربية مع الدول المتقدمة، على حساب التكامل الاقتصادي العربي الشمولي المستقل والمتكافئ, بل حتى على حساب التكامل على مستوى التجمعات العربية المستحدثة منذ بداية الثمانينيات.

كما أنه من غير المنطقي أن تنتهي كل أشكال وصيغ التعاون الاقتصادي التي ظهرت خلال أكثر من نصف قرن إلى ما يشبه الفشل، فلم تتجاوز محصلتها النهائية بعد كل هذه السنين نسبة **10%** من التجارة البينية بين الدول العربية إلى إجمالي تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى قائمة طويلة من المنظمات العربية المتخصصة؛ غطت من حيث الشمول كافة قطاعات النشاط الاقتصادي تقريباً. (11)

وأهم العقبات التي حالت دون تحقيق التطور المطلوب في التجارب التكاملية العربية رصدناها في صنفين؛ سياسية ومؤسسية، وأخرى موضوعية:

أ- الأسباب السياسية و المؤسسية:

إن الظروف والعوامل السياسية حصرت خطوات التكامل الاقتصادي العربي وحدت من مشروعات الانجاز، وهو ما أوقع الدول العربية في مأزق التناقض بين ما هو مقرر وما هو منفذ، بل يبين الن والتطبيق، فالإرادة السياسية هي الحاسمة في إقامة أي مجال إقليمي متعدد الجنسية، ويبدو أن غيابها بصفة فعلية على مستوى العالم العربي، وما اكتنف العلاقات السياسية العربية من صراعات قد لعب دورا بارزا في فشله في مسعاه نحو التكامل الاقتصادي، ذلك أنه ظل ومنذ عقود يواجه صراعات سياسية عديدة، لا يزال البعض منها دون حل إلى يومنا هذا، مع عجز الجامعة العربية في التوصل إلى حلول عملية قابلة للتطبيق لمثل هذه المشكلات.

كما أنه ومن الأسباب التي يُعزي إليها الفشل: الاختلاف في أساليب صناعة القرار السياسي في الدول العربية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية، حيث لم تتمكن الدول العربية الاتفاق على سياسة مشتركة يتم تبنيها ضمن النظم والسياسات الوطنية المختلفة، ومُرادُ ذلك أن كل دولة تتبنى سياسة خاصة بها تحددها مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تعنيها وحدها، حيث تضع سياسات اقتصادية على أسا قطري صرف بدلا من أن تأخذ بعين الاعتبار فرص إمكانيات التكامل الاقتصادي المتاحة في الدول العربية الأخرى، ولا يوجد اختلاف في أن الإغفال المتبادل بين الدول لما تقوم به

البلدان الأخرى على هذا الصعيد للإطلاع على قطاعات التنمية وسعتها، يؤدي إلى تبديد الموارد وإضعاف الدور الذي يمكن أن تلعبه نظرا لمقيا الدولة الوطنية المتبنى من طرف القيادات، حيث ركزت الدول العربية على بناء الأمن الاقتصادي القطري مما تسبب في إعاقة المحاولات التي تتم في إطار إقليمي أو تحت إقليمي.

ب- الأسباب الموضوعية:

إن التوجه المتزايد لأغلب أفراد المجتمع الدولي نحو العالمية والتكتل الاقتصادي الإقليمي يعتبر تحديا، بل تهديدا للمصالح الاقتصادية العربية، ذلك أنه أصبح من غير المناسب لأي دولة من العالم العربي التعامل مع هذه المستجدات بصفة انفرادية مهما بلغ مستوى ثرائها وتقدمها الاقتصادي، حيث أنه من مميزات التوجه الجديد المنافسة الكبيرة وما يصاحبها من تقدم التكنولوجيا الجديدة والاتصالات, إذ أن الحل المناسب للتعامل مع التوجه الجديد هو التكامل الاقتصادي العربي، غير أن الدول العربية بدلا من أن تتبنى هذا المنهج وتجسده وفق ما يتطلبه ذلك من تنمية وتعزيز للعلاقات الاقتصادية البينية التي تتيح لها إمكانية جلب الاستثمارات، نجدها تثبيطية معيقة وخاصة على المستوى التجاري، فأين يكمن الخلل؟[12]

إن لمن الخطأ الاعتقاد بأن اقتصاديات الدول العربية سواءً على المستوى الشمولي أو على المستوى الفرعي متكاملة بصورة فعالة، إذ لا يوجد لتكامل اقتصادي عربي على المستويين السابقين بمفهومه السكوني، لكن يمكننا التأكيد على أن الاقتصاديات العربية يمكنها تبني منهج التكامل بالمفهوم الحركي، إذاً السبب الرئيسي لهذا الخلل هو واقع الاقتصاديات العربية المتشابهة والمتزا ـة وليس المتكاملة، بسبب تماثل البنيات الاقتصادية، ففي الأسا نجدها تستهلك ما تستورد وما لا تنتج، وتنتج ما لا تستهلك للتصدير.

وعليه فإن قوة الارتباطات الأفقية بين الاقتصاديات العربية ضعيفة ومتواضعة، وأبعد من ذلك فهي تنطلق من حركية ونشاط التبادل بمفهومه التسويقي التجاري الهين، بالإضافة إلى أن الأثر الاقتصادي للقطاع التجاري في تحويل القطاعات الأخرى يبقى ضعيفا.

وإذا أردنا التعمق أكثر في واقع الاقتصاديات العربية على مستوى الفرعي نجد مثلا دول الاتحاد المغاربي متخصصة في إنتاج النفط، الحوامض، الخمور، الزيتون والفوسفات مهملة بذلك الإنتاج الزراعي الغذائي، والذي من شأنه أن يكون أساسا لقاعدة تصنيعية

حقيقية، أما بخصوص دول مجلس التعاون الخليجي فنجدها تنتج بالأسا البتروكيماويات مما لا يدعُ مجال للقول بتوافر تكامل اقتصادي سكوني.

كما يمكن للثروة النفطية لهذا المجال العربي أن تكون دافعاً في تحريك التكامل الاقتصادي العربي الشمولي إذا ما توفرت الإرادات السياسية وأُحسن استعمال عوائد هذه الثروة في خلق قوة اقتصادية عربية، بالإضافة إلى تشابه الهياكل الإنتاجية للدول العربية، يعتبر التنسيق في مجال النقل والشحن مثلا وارتفاع تكاليفه بشكل كبير، عاملا سلبيا آخر عند مقارنته مع سائر دول العالم، وهو أمر غير مفهوم إذا أخذنا في الاعتبار عنصر القرب الجغرافي بين الدول العربية، يضاف إلى ذلك تفاوت وارتفاع الرسوم الجمركية المطبقة في البلدان العربية.

كما تشير بعض المؤشرات الاقتصادية المتوفرة إلى أن الدول العربية عانت وتعاني من فجوة غذائية خطيرة تقدر بأكثر من 23 مليار دولار سنويا وهي أخذة في الزيادة، ومعدل النمو العربي حوالي 02% فقط، وهو معدل ضعيف مقارنة بالمعدلات المسجلة في الدول النامية ذات الاقتصاديات الديناميكية، أو بالنسبة للمعدلات المطلوبة لتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود في العالم العربي، كما أن معدل الاستثمار لا يزيد عن 01% في المتوسط، بينما تبلغ المديونية الخارجية ما يقارب 200 مليار دولار، في الوقت التي قاربت فيه الأموال العربية الموجودة في البنوك الخارجية إلى 1000 مليار دولار.

3/الاندماج الاقتصادي العربي عبر الإنماء المشترك مع اقتصاديات الدو :

التعاون الاقتصادي العربي في مجال المشروعات المشتركة:

يحدد دليل المشروعات العربية المشتركة، المشروع العربي المشترك بأنه: "المشروع الذي يقوم بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية ويتم توطينه في مجموعة أقطار تساهم في إدارته بصورة مشتركة ويمتد نشاطه إلى نطاق الوطن العربي، وينشأ من قبل قطر أو أكثر ويتم توطينه في قطر واحد إلا أنه له منفعة اقتصادية واسعة لأكثر من قطر". (13)

والمشروعات المشتركة العربية تصب في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وتأخذ صيغتين: الأولى مشروعات تتم على أسا المشاركة، والثانية على أسا التعاقد وتعتبر في

كل الأحوال وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي لا يمس إلا جزءا من الاقتصاد القومي مما يجعل الدول العربية لا تتردد في قبولها وتفضيلها عن الصيغ الأخرى من الإتحاد الجمركي أو السوق المشتركة وخاصة في المرحلة الأولى من عملية التكامل الاقتصادي وتعتبر المشروعات العربية المشتركة صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها، ويمكن أن تتخذ العديد من الصيغ القانونية التي تتفق مع مختلف الظروف والاعتبارات، حيث يمكن إقامتها في شكل شركة قابضة أو في صورة مشاركة مباشرة على مستوى عمليات الإنتاج أو التوزيع أو غير ذلك من الأشكال.

ويلاحظ أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اهتم بالمشروعات العربية المشتركة، كما أكدت التجربة للصندوق أن هدف التكامل الاقتصادي العربي لا يمكن تحقيقه فقط عن طريق إجراءات تحرير التبادل التجاري وحدها، فلا بد أن يرافق هذه الإجراءات جهد تنموي لتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة حجم وأنواع السلع المنتجة في الدول العربية لكي تتوافر فرص التبادل التجاري وقد وجد الصندوق الوطني العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أن أهم وسائل التغير في نمط وحجم القدرات الإنتاجية العربية هو إنشاء مشروعات عربية مشتركة يتوافر لها موارد من تلك المتاحة للمشروعات الوطنية.

وتشير تجربة المشروعات العربية المشتركة إلى أن تلك المشروعات تصنف من حيث الملكية إلى ثلاث مجموعات هي: [14]

- مشروعات مؤسسات التمويل القطرية.
- مشروعات في إطار المنظمات العربية.
- مشروعات خارج إطار المنظمات العربية.

ويمكن القول أن أهم العوامل الدافعة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة في التجربة العربية كانت ترجع إلى تحسين الظروف السياسية العربية بعد حرب 1973، وحدوث نوع من الاستقرار في العديد من الأقطار العربية وبداية نظام عربي جديد وظهور الفوائض العربية البترولية بمقادير كبيرة وبداية تحسين مناخ الاستثمار، بظهور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإقرار اتفاقية تسوية المنازعات ومنع الازدواج الضريبي واستثمار رؤو الأموال وانتقالها بين الدول العربية، وظهور مؤسسات جديدة على المستويين العالمي والعربي لتشجيع

الاستثمارات في المنطقة العربية, واتجاه الأقطار العربية المستوردة لرأ المال إلى تشريع العديد من القوانين التي تسمح بمعاملة تفضيلية خاصة للاستثمارات العربية.

خلا□ة:

بعد الذي ذُكر من عرض مضامين التكامل الاقتصادي العربي, يبقى لنا ضرورة التأكيد على الاقتراحات التي تتجسد في جملة من التوصيات التي من شأنها العمل على تحسين وضعية التكامل الاقتصادي ومستقبل التنمية العربية, وأهمها ما يمكن ذكره على سبيل المثال لا الحصر:

✓ على الأقطار العربية جمع كياناتها الصغيرة والمنتشرة بكيان واحد ذي وزن يُمكن من تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك.

✓ دعم التجارة العربية البينية وتعزيز القدرة التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى، ويعتبر تفعيل وإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية خطوة حاسمة على هذا الطريق. والانضمام إليها هو رد أكيد على التحديات الخارجية.

✓ إن بناء علاقات شراكة عربية متكاملة يحتاج إلى إقامة علاقة اقتصادية واسعة، والابتعاد عن الخلافات السياسية السائدة والعمل على وحدة المصالح الاقتصادية وكذلك استرجاع وجذب الأموال, واستقطاب الثروات العربية المستثمرة في الخارج إلى الدول العربية من أجل استثمارها, وزيادة قيمة التجارة البينية العربية.

الهوامش:

(1) عبد الر ـان تيشوري، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات، تاريخ النشر 2005/11/04، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1360، الموقع الالكتروني :-aatoych@scs net.org show.art.htm .

(2) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي، القاهرة 2002، ص 13.

(3) خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية تجارب وتحديات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، دفعة: 2005-2006، ص 13.

(4) أ. د إبراهيم شلبي، التنظيم الدولي دراسة في النظرية والمنظمات الدولية، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر, **1984**, ص **49**.

(5) جنوحات فضيلة، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية و الدولية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عبا سطيف, الجزائر **8-9** ماي **2004** ، ص **17**.

(6) نزار الربيعي، أزمة التعاون الاقتصادي العربي، المشاكل و الحلول، نموذج المشاريع العربية المشتركة، مجلة التعاون العدد **49**، مار **1990**، ص **51**.

(7) عائشة راتب، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية, القاهرة, **1968**، ص **3**.

(8) بوسعدة سعيدة، بوقاعة زينب، التحديات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عبا ، سطيف، الجزائر، ص **6**.

(9) صلاح الدين حسين الحسن، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو والسوق العربية المشتركة, دار النشر عالم الكتب، الطبعة الأولى، **2003**، ص **8**.

(10) عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، **2003**، مجموعة النيل العربية، ص **27**.

(11) نزار الربيعي، أزمة التعاون الاقتصادي العربي- المشاكل والحلول، نموذج المشاريع العربية المشتركة، مجلة التعاون، العدد **49**، مار **1990**، ص ص **60-70**.

(12) مُحَمّد لبيب شقيب، الوحدة الاقتصادية العربية و اتجاهاتها و توقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى, **1986**، ص **147**.

(13) شريط عابد، التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي، العدد **30**، سبتمبر , جامعة ابن خلدون، تيارت، **2006**، ص **17**.

(14) عبد الوهاب يد رشيد، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة، كاظمة للنشر، الكويت، **1995**، ص **119**.